

ورقة خلفية رقم (5)

ظروف المسكن والوصول للخدمات في فلسطين كأحد أبعاد الفقر متعدد الأبعاد

(النسخة النهائية)

إعداد د. بدر الأعرج/معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 2020 تموز 2022

مقدمة

لقد حدد تقرير "الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، 2017: النتائج الرئيسية" الصادر عن "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" أربعة مؤشرات لقياس بعد أو مجال "ظروف السكن والوصول للخدمات"، بوصفه أحد أبعاد الفقر المرتبطة بالرفاه الاجتماعي، تتمثل بما يلي:

- توفر شبكات المياه: تعتبر الأسرة محرومة إذا كان المسكن غير متصل بالشبكة العامة للمياه.
- إمدادات الكهرباء والماء: تعتبر الأسرة محرومة إذا كان المسكن يعاني من إنقطاع في المياه أو الكهرباء بشكل يومي خلال الشهر الماضي.
- كثافة المسكن: تعتبر الأسرة محرومة إذا كانت كثافة المسكن (عدد الأفراد لكل غرفة) تزيد عن 3 أفراد لكل غرفة.
- مشاكل التهوية في المسكن: تعتبر الأسرة محرومة إذا كان المسكن يعاني من الضوضاء والدخان أو أية ملوثات أخرى.¹

من هنا فإن هذه الورقة الخلفية المختصة بتحليل بعد ظروف السكن والوصول للخدمات تركز بالأساس على هذه المؤشرات الأربعة. تبدأ الورقة بإعطاء فكرة مقتضبة عن واقع قطاعات ظروف المسكن والوصول للخدمات في فلسطين وأهم التحديات التي تواجهها، وتنتهي بإقتراح أهداف محددة ونتائج مرتبطة بتلك الأهداف والمؤشرات الأربع ليتم تحقيقها حتى العام 2030، وتقديم بعض التوصيات حول السياسات التي يجب اعتمادها لتحقيق تلك الأهداف.

واقع ظروف المسكن والوصول للخدمات في فلسطين

• توفر شبكات المياه

السياق العام: يواجه قطاع المياه في فلسطين تحديات أساسية عديدة أهمها التحدي الأساسي الذي يكمن في سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على كافة المصادر المائية المشتركة السطحية والجوفية وحرمان الفلسطينيين من استخدامها، أو حتى الوصول إليها. فالاحتلال الإسرائيلي يستغل أكثر من 85% من المصادر الجوفية في الأحواض المائية المشتركة في الضفة الغربية، كما أنه يمنع الفلسطينيين من حق الوصول والاستخدام لمياه نهر الأردن والبحر الميت منذ عام 1967، بالإضافة إلى استغلاله المفرط في الحوض الساحلي الأمر الذي يؤثر سلباً على المياه الجوفية في قطاع غزة... الخ. وقد أدت السياسات المائية الإسرائيلية، إلى وجود فجوة كبيرة بين الطلب على المياه المتاحة، والاعتماد على الشراء من شركة المياه الإسرائيلية (ميكورت) بما نسبته 60% من مياه الشرب.²

كما يواجه هذا القطاع تحديات مؤسساتية ومالية، حيث إمتد تأثير الإحتلال الإسرائيلي في عرقلة تطوير قطاع المياه خلال العقود الماضية مما إنعكس سلباً على مزودي الخدمات في فلسطين حيث يوجد أكثر من 300 مؤسسة تعمل على تزويد خدمات المياه للمواطنين تواجه الغالبية العظمى منها اشكاليات كبيرة ناتجة عن ضعف القدرات المؤسسية

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، 2017: النتائج الرئيسية. رام الله-فلسطين. ص 23.
² دولة فلسطين، مكتب رئيس الوزراء/الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023. الإستراتيجية القطاعية للمياه-2021-2023. ص 18-23.

اللازمة، وعدم كفاءة البنية التحتية اللازمة بما يضمن إيصال الخدمة لكافة المواطنين الأمر الذي ساهم في ارتفاع الفاقد. وقد انعكست التأثيرات السلبية لإنتشار فيروس كورونا خلال عامي 2020-2021 على الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر على مزودي خدمات المياه والصرف الصحي والعوائد المالية لديهم نتيجة لانخفاض نسبة التحصيل من المواطنين، إضافة الى زيادة العجز المالي لدى الهيئات المحلية وتراكم الديون على تلك الهيئات المحلية لدى دائرة مياه الضفة الغربية والتي وصلت إلى حوالي مليار ونصف شيكلم مما أدى لزيادة العجز الحكومي نتيجة الاقتطاعات الاسرائيلية مقابل المياه المزودة من شبكة المياه الاسرائيلية. يضاف لكل ذلك تحد آخر يتمثل في العقبات التي تواجه عملية تطوير البنية التحتية في قطاع المياه بهدف تحقيق الأمن المائي في فلسطين كونه بحاجة الى موازنة مالية مستدامة.³

بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون مصدر مياه شرب آمن (شبكة المياه العامة الموصولة بالمسكن، حنفية عامة، بئر ارتوازي، ينبوع محمي، مياه تجميع الأمطار، ومياه معدنية)، وقال "ملخص النتائج النهائية للتعداد 2017" الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 62.4% بواقع 95.1% في الضفة الغربية و 11.4% في قطاع غزة.⁴

أما الإستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023 والتي تم إعدادها في عام 2020 فتقدر نسبة الأسر الفلسطينية التي تصلها المياه عبر شبكات المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ب 98% من الأسر حيث تشير تلك الإستراتيجية إلى أن خدمات إمدادات المياه الأكثر شيوعاً في فلسطين تتمثل في "الربط المنزلي الفردي بنظام الأنابيب، حيث تزيد نسبة الأسر التي تصلها المياه عبر شبكات المياه عن 98% من مجمل الأسر في المحافظات الشمالية والجنوبية."⁵

وبالرغم من تطوير البنية التحتية لخدمات المياه، فلا زالت هناك فروق واضحة على المستوى الجغرافي في مستوى الخدمات وكميات المياه المتوفرة. ففي الضفة الغربية، على مستوى مصادر المياه سواء للأغراض المنزلية أو الزراعية، هناك مناطق أو محافظات تتوفر بها هذه المصادر مثل محافظات طولكرم وقلقيلية وأريحا وتعتبر محافظات جنين وطوباس ونابلس متوسطة من حيث توفر مصادر المياه، فيما تعتبر محافظات الخليل وبيت لحم ورام الله وسلفيت والقدس من المحافظات التي تفتقر لمصادر المياه، وتعتمد في سد احتياجاتها من المياه وخاصة لأغراض الشرب والاحتياجات المنزلية على شراء المياه من شركة المياه الاسرائيلية. كما أن هناك فروق من حيث مستوى تزويد المياه من خلال شبكات المياه بين محافظة وأخرى وهو ما نوضحه عند تحليل الواقع المتصل بمؤشر إمدادات المياه والكهرباء.⁶ ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أنه يوجد آبار فلسطينية تديرها دائرة المياه تزود بيت لحم والخليل وكذلك توجد آبار عين سامية تديرها مصلحة مياه محافظة القدس، كما تعتمد سلفيت جزئياً على نبع المطوي إضافة الى المياه المشتركه.

● إمدادات الماء والكهرباء

وفقاً لهذا المؤشر وكما ذكر أعلاه، فإن "الأسرة تعتبر محرومة إذا كان المسكن يعاني من إنقطاع في المياه أو الكهرباء بشكل يومي خلال الشهر الماضي". يقوم هذا القسم بتسليط الضوء على واقع الأسر الفلسطينية من حيث إمدادات الماء أولاً، ثم ينتقل لتوضيح واقع تلك الأسر من حيث إمدادات الكهرباء.

³ المصدر السابق. ص 23-24.

http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%A9%202021_2023.pdf

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: ملخص النتائج النهائية للتعداد. رام الله-فلسطين. ص41.

⁵ دولة فلسطين، مكتب رئيس الوزراء/الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023. الإستراتيجية القطاعية للمياه-2021-2023. ص 29.

⁶ المصدر السابق، ص 30.

لا يوجد إحصائيات توضح نسبة أو عدد الأسر الفلسطينية التي تعاني من إنقطاع في المياه خلال الشهر الماضي، لكن يمكن الإستعانة ببعض الإحصائيات والمؤشرات ذات العلاقة:

✓ الحد الأدنى من حصة الفرد من المياه يوميا حسب المعايير العالمية هو 100 لتر. وقد تراوحت حصة الفرد الفلسطيني اليومية في الضفة الغربية ما بين 80 إلى 88 لترا خلال السنوات الثلاث الماضية (2017-2020)، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود تفاوت كبير في معدلات التزويد في الكثير من التجمعات الفلسطينية، والتي تصل فيها حصة الفرد الى 50 لترا وحتى الى ما دون 15 لترا في اليوم. أما في قطاع غزة، فإن حصة المواطن الفلسطيني من المياه خلال نفس الفترة كانت تتراوح ما بين 77 الى 84 لترا في اليوم علما بأن 97% من هذه المياه لا تتوافق مع المعايير الدولية من الناحية النوعية للاستخدامات المنزلية وللاستخدام الأدمي بسبب تداخل مياه البحر وارتفاع نسب التلوث ومنع الجريان الجانبي من قبل الأبار الاسرائيلية المحيطة بالقطاع. هذا في الوقت الذي يصل فيه نصيب الفرد الإسرائيلي الى أكثر من 280 لترا في اليوم ونصيب المستوطن الإسرائيلي بأكثر من سبعة أضعاف حصة الفرد الفلسطيني. ولا تزال القيود الإسرائيلية المفروضة على قطاع غزة بما فيها إعاقة إدخال المواد، تشكل عائقا رئيسيا لتنفيذ العديد من المشاريع المائية الهادفة لتطوير البنية التحتية المائية ومرافق المياه، فالعمل لا يزال متواصلا من أجل البدء الفعلي لتنفيذ مشروع التحلية المركزية، بطاقة 55 مليون م3، على الرغم من هذه التحديات ومشكلة توفير الطاقة اللازمة للمشروع في ظل العجز الكهربائي الذي يعانيه قطاع غزة.⁷

✓ صحيح أن الغالبية الساحقة (98%) الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مربوطة بشبكات المياه، إلى أن الكثير من تلك الأسر تعاني من مشكلة إنقطاع المياه وشحها وخاصة في فصل الصيف كما تعاني من مشاكل لها علاقة بجودة تلك المياه كما أشرنا أعلاه. فعلى مستوى تزويد المياه من خلال شبكات المياه، فأیضا تتفاوت معدلات الاستهلاك بين محافظة وأخرى ويبلغ المعدل العام للتزويد بحدود 85 لتر للفرد في اليوم، وتعتبر محافظات طولكرم وقلقيلية ورام الله وبيت لحم وأريحا مرتفعة الى حد ما حيث يزيد معدل الفرد الواحد عن 110 لتر في اليوم، بينما يقل معدل الفرد الواحد عن 70 لتر للفرد في اليوم في المحافظات الأخرى وخاصة الخليل وجنين.⁸

✓ يشير "تقرير سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأعوام 2018-2019" الصادر عن مكتب رئيس الوزراء والفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الى أن "نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات مياه الشرب والتي تدار بطريقة مأمونة 59.1% في عام 2018- ولكن بالرغم من الجهود المبذولة في تحسين البنية التحتية وربط الأسر بشبكات المياه العامة، هناك ما يقارب مليون شخص في قطاع غزة تصلهم المياه عبر صهاريج وأیضا في مناطق متعددة في الضفة الغربية، فالكثير من التجمعات تصلها المياه بشكل متقطع تصل أحيانا الى 30 يوم إنقطاع بشكل تام." كما ان التجمعات التي لا تصلها خدمة المياه تشكل 4% من عدد التجمعات" وقد بلغت نسبة الأسر المربوطة بشبكة المياه العامة في ذلك العام 93.4%. كما يوضح التقرير أن "هناك تراجعا في نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة حيث بلغت عام 2014 ما نسبته 61% وتراجعت عام 2017 الى 59%، أما نسبة الأسر المربوطة بالشبكة العامة للمياه فهي تقريبا بقيت نفسها في العام 2014 و 2018 حيث بلغت ما يقارب 93% وهذا يعني أن 7% من الأسر غير مربوطة بالشبكة العامة للمياه." كما "يتضح أن هنالك ارتفاعا في

⁷دولة فلسطين، مكتب رئيس الوزراء/الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023. الإستراتيجية القطاعية للمياه-2021-2023. ص 19-21.
⁸المصدر نفسه. ص 19-21.

نسبة كمية المياه المنزلية (حصة الفرد من مياه الشرب) ما بين 2016 حتى العام 2018، حيث بلغت 88% العام الأخير، بينما قلت نسبة التجمعات التي لا تصلها خدمة المياه عام 2018 (4%) بينما كانت 5% عام 2016.⁹

ب. إمدادات الكهرباء

السياق العام: يتكون قطاع الطاقة الفلسطيني من ثلاث قطاعات فرعية هي الكهرباء، الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وقطاع الهيدروكربون (الغاز والبتروول). ويختلف قطاع الطاقة الفلسطيني عن مثيلاته في الدول المجاورة من عدة جوانب أهمها التأثير الواضح للوضع السياسي الراهن المتمثل في استمرار الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين والذي يعيق تنفيذ معظم خطط الحكومة الفلسطينية في تطوير وتنمية هذا القطاع، وعدم القدرة على إستغلال مصادر الطاقة المحلية وقلة الموارد المالية الضرورية لتنمية القطاع خاصة في مجال الإنتاج المحلي للطاقة، إضافة الى عدم التواصل الجغرافي بين شقي الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة). وتعتمد فلسطين بشكل عام على إستيراد مصادر الطاقة من إسرائيل كما تقوم بإستيراد جزء بسيط من مصر والأردن بالإضافة إلى ما يتم إنتاجه من محطة توليد كهرباء غزة ويشكل 7% من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة محليا ومشاريع الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء حيث تم اعتماد استراتيجية وطنية لذلك، ويتم تنفيذها حاليا ولكن بشكل بطيء بسبب عدم بسط السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية نتيجة الإحتلال الإسرائيلي الذي يعيق تنفيذ هذه الخطط وخاصة في المناطق المسماة ج. وقد بلغت نسبة الطاقة الكهربائية المستوردة من شركة كهرباء إسرائيل عام 2019 ما يعادل 92.5% من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة محليا (95% في الضفة الغربية، و 64% في قطاع غزة).¹⁰

هذا وتشكل الطاقة الكهربائية في فلسطين نسبة 31% من إجمالي الطاقة المستهلكة حسب ميزان الطاقة المعد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2018، ويعتبر القطاع المنزلي المستهلك الأكبر لهذه الطاقة بنسبة 60%، يليه قطاع الخدمات 26%، ويستهلك القطاع الصناعي 13%، بينما القطاع الزراعي أقل من 1%. وتتميز فلسطين بارتفاع نسبة نمو الطلب على الطاقة الكهربائية حيث تبلغ ما يقارب 7% سنويا، بالرغم من ارتفاع سعر الطاقة المستوردة. هذا ويتم تزويد الضفة الغربية بالكهرباء من قبل شركة كهرباء إسرائيل من خلال 237 نقطة ربط على نظام الضغط المتوسط (33Kv & 22Kv)، حيث يؤدي هذا النظام الى ارتفاع نسبة الفاقد الفني والإنقطاعات الكهربائية المتكررة، ونقص القدرة في كثير من المناطق إضافة إلى ارتفاع التعرفة الكهربائية. ويدار نظام التوزيع حاليا في الضفة الغربية من خمس شركات توزيع هي شركة كهرباء محافظة القدس، وشمال الضفة، وطوباس، وشركتي كهرباء الخليل وكهرباء الجنوب إضافة لبعض الهيئات المحلية التي لم تنضم بعد لهذه الشركات. أما في قطاع غزة، فأن شركة كهرباء غزة تدير نظام التوزيع الكهربائي في القطاع بشكل كامل. ويعاني قطاع غزة من نقص حاد في الطاقة الكهربائية حيث أن القدرة المتوفرة حاليا للقطاع من المصادر الثلاث (شركة كهرباء إسرائيل، محطة التوليد، ومصر) تصل في حدها الأقصى الى 220 MW تشكل فقط 45% من إحتياجات القطاع علما أن الخط المصري معطل منذ عام 2018 وهو بحاجة لقرار سياسي من الحكومة المصرية.¹¹

⁹ مكتب رئيس الوزراء/ الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. 2020. تقرير سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: 2018-2019. رام الله-فلسطين. ص 81-82.

¹⁰ دولة فلسطين، مكتب رئيس الوزراء/الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023. الإستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية 2021-2023. ص 18-20.

<file:///C:/Users/port/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9%202021-2023.pdf>

¹¹ المصدر السابق. ص 19.

بخصوص مؤشر إمدادات الكهرباء، فإن ما ذكر حول مؤشر إمدادات المياه ينطبق على الكهرباء حيث لا يوجد أيضا إحصائيات توضح نسبة أو عدد الأسر الفلسطينية التي تعاني من إنقطاع الكهرباء خلال الشهر الماضي (أيار 2022) لكن يمكن الاستعانة ببعض الإحصائيات والمؤشرات ذات العلاقة لإعطاء صورة تقريبية حول هذا المؤشر:

- ✓ لقد بلغ عدد التجمعات التي لا يوجد فيها شبكة كهرباء في فلسطين 38 تجمعا وفقا لدراسة صدرت في عام 2009 عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وجميعها في الضفة الغربية وتمثل ما نسبته 7% من التجمعات بعدد سكان يبلغ 337,12 نسمة، وقد تركزت هذه التجمعات في محافظتي الخليل (18 تجمعا) وطوباس (7 تجمعات).¹²
- ✓ على كل وعلى ضوء وضع سلطة الطاقة الفلسطينية لهدف كهربة التجمعات الغير مكهربة وإعادة تأهيل شبكات التوزيع لتكون قادرة على تلبية إحتياجات المشتركين في فلسطين كأولوية، فقد بلغت نسبة المشتركين المزودين من خلال شبكات الكهرباء في عام 2019 أكثر من 99% وقال "الإستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية 2021-2023".¹³
- ✓ يشير "تقرير سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأعوام 2018-2019" السابق الذكر، إلى أن "جميع الأسر تقريبا عام 2019 في فلسطين تسكن في مساكن متصلة بالشبكة العامة للكهرباء، ما يقارب 100% من الأسر وكذلك على مستوى نوع التجمع (حضر، ريف، مخيمات) وعلى مستوى المنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، إلا أن إنتظام إمدادات الكهرباء وجودتها يتفاوتان من منطقة لأخرى تبعا للبنية التحتية المتاحة وجودتها علما بأنها كانت 95% في العام 1997 في فلسطين".¹⁴
- ✓ يشير التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، 2020 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنه "على الرغم من حصول 99.9% من السكان في فلسطين على خدمة الكهرباء، غير أن الطاقة غير متوفرة في كل الأوقات خاصة في قطاع غزة، الذي يعاني من إنقطاع الكهرباء لعدة ساعات في اليوم. في كثير من المناطق، مصدر الطاقة الكهربائية غير مستقر، وأيضا الكهرباء غير ميسورة التكلفة مع العلم أن سعر الكهرباء يبلغ 0.16 دولار/كيلو واط في فلسطين وهو سعر عال مقارنة مع الدول المجاورة، حيث يبلغ السعر 0.09 في الأردن دولار/كيلو واط ساعة، و 0.15 دولار/كيلو واط ساعة في أنحاء العالم". ويوضح التقرير أنه "بحسب بيانات التعداد العام 2017، ان 99.9% من السكان في فلسطين لديهم خدمة الكهرباء. ولكن هذا الرقم لا يعطي صورة كاملة عن الوضع الحقيقي، خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من إنقطاع متكرر للطاقة الكهربائية. يواجه 97.3% من الأسر في قطاع غزة انقطاعا متكررا للتيار الكهربائي لعدة ساعات في اليوم في العام 2018، في حين يمس هذا الإنقطاع أقل من 0.5% من الأسر في الضفة الغربية. وصل الإنقطاع في امدادات الطاقة في قطاع غزة الى 60% من إحتياجاته في النصف الأول من عام 2019، ويرجع ذلك الى الإجراءات الإسرائيلية بعدم تزويد غزة بالوقود اللازم لتشغيل محطة الطاقة بكامل طاقتها، وعدم تزويد غزة بالكهرباء المطلوبة عبر الشبكة، وبسبب قطع الإمدادات من مصر منذ آذار 2018".¹⁵

¹² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد. واقع ظروف السكن في الأراضي الفلسطينية. رام الله- فلسطين. ص32.

¹³ دولة فلسطين، مكتب رئيس الوزراء/الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023. الإستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية 2021-2023. ص 11.

¹⁴ تقرير سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. مصدر سبق ذكره. ص 95.

¹⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الحصائي لأهداف التنمية المستدامة، 2020. نيسان 2020. رام الله-فلسطين.

• كثافة المسكن

السياق العام: يعتبر قطاع الإسكان من القطاعات الفرعية المهمة وذلك لتأثيره على العوامل الاقتصادية والثقافية والديمقراطية، حيث أن قطاع الإسكان في فلسطين يستوعب ما بين 11-14% من قوة العمل الوطنية، مما يجعله أكبر قطاع اقتصادي في البلاد، وتقدر الاحتياجات الإسكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام 2030 بحوالي 643,851 وحدة سكنية، وذلك بالإستناد الى نتائج التقديرات التي أعدتها وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية بناء على نتائج التعداد العام 2017.¹⁶

أما أبرز التحديات والمعوقات التي يواجهها قطاع الإسكان الفلسطيني فتتمثل في سياسات وإجراءات الإحتلال وخاصة هدم المنازل والإستيطان وهدم الفصل والضم العنصري والطرق الإنتقافية ومصادرة الأراضي لأغراض مختلفة عسكرية وأمنية وكذلك ضعف امكانية التوسع العمراني في المناطق التي تقع خارج سيطرة السلطة الفلسطينية، ووجود معوقات داخلية تتعلق ببناء القوانين والأنظمة المطبقة في مجال الإسكان، وعدم شمولية الموازنة الرسمية على إعمادات مالية للإستثمار في هذا القطاع، وغياب قاعدة بيانات كاملة او بنك معلومات إسكاني، وقلة عدد المؤسسات المالية وصناديق تأمين قروض الإسكان، وعدم تناسب العرض مع الطلب في سوق الإسكان. أضف الى ذلك تأثر قطاع الإسكان بضعف السلطة القضائية في مواجهة المنازعات العقارية والإسكانية، وعدم وضوح الرؤية الإستثمارية لدى الحكومة والقطاع الخاص للإستثمار في قطاع الإسكان.¹⁷

ومن الجدير ذكره، أن متوسط حجم الأسرة في فلسطين وفقاً لنتائج التعداد العام 2017 قد بلغ 5.1 فرد بواقع 4.8 في الضفة الغربية و 5.6 في قطاع غزة، وقد إنخفض هذا المتوسط خلال الفترة 1997-2017، حيث بلغ 6.4 عام 1997، ويعد متوسط عدد أفراد الأسرة في فلسطين مرتفعاً مقارنة بدول العالم، حيث يتراوح عالمياً ما بين 1.7-4.1 فرد. ويبلغ عدد الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن أربعة في فلسطين 57% أي أكثر من نصف الأسر، وبلغت النسبة في الضفة الغربية 52.9% وفي قطاع غزة 64.2%. وقد بلغت الكثافة السكانية العامة في فلسطين عام 2017، 781 نسمة لكل كم2 وترتفع الكثافة السكانية في قطاع غزة بشكل كبير جداً إذ بلغت 5,138 نسمة/كم2، بينما سجلت الضفة الغربية كثافة أقل بكثير عما هو في القطاع (500 نسمة/كم2) أي أن الكثافة تزيد في قطاع غزة حوالي 10 مرات عما هو في الضفة، وتأتي فلسطين في المرتبة الحادية عشرة من حيث الكثافة السكانية على مستوى العالم.¹⁸ أما فيما يتعلق بمؤشر كثافة السكن المتمثل في إعتبار الأسرة محرومة إذا كانت كثافة المسكن (عدد الأفراد لكل غرفة) تزيد عن 3 أفراد لكل غرفة:

✓ فيشير "ملخص النتائج النهائية للتعداد 2017" إلى أن متوسط كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة) في فلسطين قد بلغ 1.4 فرد لكل غرفة، بواقع 1.3 فرد لكل غرفة في الضفة الغربية، و 1.6 فرد لكل غرفة في قطاع غزة. وبلغت هذه النسبة أعلاها في محافظة رفح حيث بلغت 1.7 فرد لكل غرفة، وأقلها في محافظة رام الله والبيرة حيث بلغت 1.1 فرد لكل غرفة. وتشير البيانات أيضاً أن 7.4% من الأسر تسكن في مساكن ذات كثافة سكنية تبلغ 3 أفراد أو أكثر للغرفة، وبلغت هذه النسبة 4.9% في الضفة الغربية مقابل 11.7% في قطاع غزة.¹⁹ كما يشير كتاب فلسطين الإحصائي السنوي الى أن نسبة الأسر تسكن في مساكن ذات

¹⁶ دولة فلسطين، مكتب رئيس الوزراء/الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023. الإستراتيجية القطاعية للأشغال العامة والإسكان 2021-2023. ص 18.

¹⁷ المصدر السابق، ص 18.

¹⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. التنمية الإسكانية المستدامة في فلسطين 2007-2017. رائد صالح و أسامة بدوي. رام الله- فلسطين. ص 36. .

¹⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: ملخص النتائج النهائية للتعداد. رام الله-فلسطين. ص 40.

كثافة سكنية تبلغ 3 أفراد أو أكثر للغرفة في العام 2016 كانت قد بلغت 10.7%، أي أن الإتجاه يميل نحو إنخفاض تلك النسبة مقارنة في السابق.²⁰

✓ يشير "تقرير سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأعوام 2018-2019" إلى "وجود تقدم من حيث توفير السكن الملائم حيث كانت نسبة الأسر التي تسكن في مساكن كثافة السكن فيها 3 أفراد أو أكثر للغرفة الواحدة في عام 2015 13.2%، أما في عام 2018 فقد وصلت النسبة إلى 7.4% ويعزى ذلك للزيادة في متوسط المساحة الإجمالية للوحدات السكنية وإنخفاض متوسط حجم الأسرة، وحسب المؤشرات فقد كان متوسط نصيب الفرد من مساحة المنزل 24.3م² لعام 2016 أما في عام 2018 فقد وصل نصيب الفرد إلى 25.4م²، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع متوسط المساحة الإجمالية للسكن، وكذلك الحال بخصوص نسبة القروض المقدمة من البنوك والمصارف، ففي حين كانت نسبة القروض المقدمة من البنوك 11% عام 2015 أصبحت النسبة 13% في العام 2018، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض نسبة الفائدة على القروض السكنية والتسهيلات للحصول على القروض والنتيجة عن المنافسة الحادة بين البنوك."²¹

✓ من اللافت أن الإتجاه العام في فلسطين واضح نحو إنخفاض متوسط كثافة السكن في السنوات الأخيرة وبالتحديد من عام 2000 إلى عام 2017، فبعد أن كان متوسط كثافة السكن 1.9 فرد لكل غرفة عام 2000، إنخفض إلى 1.4 فرد لكل غرفة عام 2017.²²

● مشاكل التهوية في المسكن

ينص هذا المؤشر، كما ذكر آنفاً، على إعتبار الأسرة محرومة "إذا كان المسكن يعاني من الضوضاء والدخان أو أية ملوثات أخرى". لا يوجد إحصائيات توضح نسبة أو عدد الأسر الفلسطينية التي يعاني المسكن الذي تعيش فيه من من الضوضاء والدخان أو أية ملوثات أخرى وهو ما يتطلب إجراء مسح خاص لفحص الواقع المتصل بهذا المؤشر من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ومما يذكر في هذا السياق، أن نصيب المساكن من المساحة الفضاء أي الإرتدادات في فلسطين ليس كافياً، وبالذات في مخيمات اللاجئين والمناطق القديمة والإحياء الشعبية، وهذا يؤدي إلى التلاصق بين المباني السكنية، وما ينتج عنه من ضجيج وفقدان للخصوصية وقلة التهوية والتشميس، ويرجع ذلك إلى نمط البناء وغياب القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم المباني، بالذات في المخيمات والمناطق العشوائية والمناطق القديمة، علماً بأن المخططين يوصون بأن تتراوح مساحة الأرض المغطاة بالمسكن 30% لقطعة الأرض لمبنى سكني منفصل مخصص لأسرة واحدة.²³

الخطط الإستراتيجية ذات العلاقة

الإستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023

تضمن الإستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023 أهدافاً إستراتيجية ذات صلة بمؤشري "توفر شبكات المياه" و "إمدادات المياه" حيث ينص الهدف الإستراتيجي الأول للخطة على "إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية

²⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون أول 2018. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رام الله-فلسطين. ص 73.
²¹ مكتب رئيس الوزراء/ الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. 2020. تقرير سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: 2018-2019. رام الله-فلسطين. ص 156.
²² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. التنمية الإسكانية المستدامة في فلسطين 2007-2017. راند صالح و أسامة بدوي. رام الله-فلسطين. الملخص التنفيذي.

²³ المصدر السابق، ص 64، 107.

من الناحية النوعية والكمية"، أما الهدف الإستراتيجي الثاني فينص على "تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في توزيعها". أما القضايا ذات الأولوية وفقا للخطة والتي ترتبط بشكل مباشر بهذين المؤشرين فتتمثل بما يلي:

- عدم توفر شبكات مياه في بعض التجمعات السكانية
- ضعف جودة وموثوقية المياه وخدمة التزويد بالمياه
- نقص في عدالة التوزيع
- ضعف الطاقة التخزينية الإقليمية

أما "الأولويات السياسية" المرتبطة بالهدف الثاني والتي تضمنها الخطة فتشمل ما يلي:

- زيادة كمية المياه المزودة للمستفيدين
- تزويد جيد ومستدام لجميع المواطنين من المصادر الموثوقة للمياه
- تحسين وتطوير كفاءة أنظمة توزيع المياه²⁴

صحيح أن الإستراتيجية تشير إلى مسألة "عدم توفر شبكات مياه في بعض التجمعات السكانية"²⁵ بصفتها واحدة من "القضايا ذات الأولوية في قطاع المياه"، إلى أن تلك الإستراتيجية لا تشير لأية نتائج وغايات كمية محددة بهذا الصدد. وهذا ما ينطبق أيضا على خطة التنمية المستدامة 2030 حيث ينص الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة على "كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة" ولكن لا تضمن أي من الغايات الثماني التي تندرج تحت هذا الهدف بشكل واضح ومباشر لمسألة زيادة نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه²⁶، وربما يعود ذلك أن تلك النسبة مرتفعة وتغطي الغالبية الساحقة (98%) من المساكن في الضفة الغربية وقطاع غزة أو لأن الغايات المرتبطة بـ "جودة" المياه تعتبر أكثر إلحاحا وأهمية كما يوضح التحليل الذي عرضناه في القسم السابق.

الإستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية 2023-2021

يرتبط الهدف الإستراتيجي الأول للإستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية 2023-2021 "قدرة أكبر على تلبية إحتياجات الطاقة وتأمينها" بمؤشر "إمدادات الكهرباء" حيث يشير هذا الهدف الى "إن تلبية إحتياجات الطاقة وتأمينها للسوق المحلي هو هدف محوري وحاسم لتحقيق التنمية المستدامة للدولة الفلسطينية، فالحاجة الى زيادة إمدادات الطاقة لتلبية الإحتياجات الناجمة عن حجم الطلب المتزايد للطاقة هي حاجة مستمرة طالما استمر النمو، فلا تنمية مستدامة دون تلبية وتأمين الإحتياجات من الطاقة. لذلك يجب العمل على تلبية هذه الإحتياجات وتأمينها بصورة دائمة للمواطنين وكافة القطاعات الإنتاجية." أما السياسات الخاصة بتحقيق هذا الهدف فتشمل: توفير إحتياطي إستراتيجي من الطاقة وإعتماد خليط متوازن لمصادر الطاقة الكهربائية من كل المصادر التقليدية والمتجددة المتاحة حتى تشكل هذه الطاقة المتجددة في عام 2022 ما نسبته 6% من مجمل الطاقة الكهربائية المنتجة محليا وأن يتم ربط مصادر الطاقة المتجددة على الشبكة الكهربائية العامة، وكذلك تفعيل سياسة تنويع المصادر من خلال تفعيل الاستيراد من الدول المحيطة بحيث يكون هناك أكثر من مصدر للتزود بهذه الإحتياجات... الخ. ولكن الخطة لا تضمن أهدافا أو غايات رقمية محددة لتقليص نسبة الأسر التي تعاني من انقطاع الكهرباء بشكل يومي.²⁷

الإستراتيجية القطاعية للأشغال العامة والإسكان 2023-2021

²⁴الإستراتيجية القطاعية للمياه 2023-2021. مصدر سبق ذكره. جدول رقم (12) ص. 67.

²⁵ الإستراتيجية القطاعية للمياه 2023-2021. مصدر سبق ذكره. جدول رقم (10) " القضايا ذات الأولوية في قطاع المياه" ص. 67.

²⁶الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، 2020. مصدر سبق ذكره. ص. 75-79.

²⁷الإستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية 2023-2021. مصدر سبق ذكره. ص 45-46.

بالإنسجام مع الهدف رقم 11 من خطة التنمية المستدامة (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) فإن الهدف الثالث للإستراتيجية القطاعية للأشغال العامة والإسكان 2021-2023 والذي ينص على " دعم وتطوير قطاع الإسكان لتمكين كافة المواطنين من الحصول على سكن ملائم وميسر ومستدام" يرتبط بمؤشري "كثافة السكن" و "مشاكل التهوية في المسكن". أما السياسات التي تم تحديدها لتحقيق هذا الهدف فتشمل:

- تنفيذ خطة إعادة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبية
- تعزيز مبادئ الحكم الرشيد للجمعيات التعاونية وتمكينها وتوسيع قاعدتها وتطويرها
- توفير الاسكان الملائم والمستدام
- تطوير استخدامات البناء الأخضر في قطاع الإسكان والمباني العامة والخاصة والمرافق.

كما تضمن الخطة تحديدا لنسبة الأسر التي تسكن في مساكن كثافة السكن فيها 3 أفراد أو أكثر للغرفة الواحدة لعام 2018 وهي 7.4% أما نسبة الإستهداف في عام 2023 فهي 7%. كما تنص الخطة على انشاء "صندوق الاسكان الميسر" الذي يجب الانتهاء من وضع اليات التنفيذ لعمله في عام 2023. أما بخصوص مؤشر "مشاكل التهوية في المسكن" فإن الخطة لا تضمن أهدافا أو غايات رقمية محددة لتقليص نسبة الأسر التي تعاني من الضوضاء والدخان أو أية ملوثات أخرى.²⁸

الأهداف والنتائج المستقبلية حتى العام 2030

إنطلاقا من التحليل الذي قدمه القسم السابق للواقع الحالي لظروف المسكن والوصول للخدمات في فلسطين وبالذات المؤشرات الأربعة التي تم تحديدها لقياس هذا البعد بوصفه أحد أبعاد الفقر متعدد الأبعاد، فإن هذا القسم يقترح بعض ملامح وأهداف الخطة الإستراتيجية لتطوير قطاع السكن والخدمات المرتبطة به وبالتحديد إمدادات الماء والكهرباء خلال المرحلة القادمة (2023-2030):

• توفر شبكات المياه

الهدف الأول: تقليص نسبة الأسر التي لا تتصل مساكنها بالشبكة العامة للكهرباء بنسبة 3.3% حتى العام 2030.

وفقا لورقة المحاكاة فقد بلغت نسبة الأسر المحرومة من الشبكة العامة للمياه عام 2017 5.3% من مجموع الأسر الفلسطينية، ولم تتغير تلك النسبة عام 2022 حيث بقيت كما هي (5.3%). يجب العمل على تقليص نسبة الأسر التي لا تتصل مساكنها بالشبكة العامة للكهرباء بنسبة 3.3% حتى العام 2030.

تقليص نسبة الأسر التي تعرضت إلى فقدان الأرض أو المنزل أو منشأة خاصة بها خلال العام الفائت بسبب المصادرة أو التدمير أو عدم تمكن الأسرة من استخدام أرضها الزراعية أو الممتلكات الخاصة بسبب القيود المفروضة على الحركة والتنقل بنسبة 2.7% حتى العام 2030.

• إمدادات الكهرباء والماء²⁹

الهدف الثاني: تقليص نسبة الأسر المحرومة التي تعاني من إنقطاع في المياه والكهرباء بنسبة 6.8% حتى العام 2030.

²⁸الإستراتيجية القطاعية للأشغال العامة والإسكان 2021-2023. مصدر سبق ذكره. ص. 75، 79.
²⁹ المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بهذا المؤشر لم تتفق على نسبة استهداف. فبينما رأت سلطة الطاقة أن نسبة الاسر التي تعاني من فقر في هذا المؤشر 10% في العام 2030 رأي سلطة المياه ان النسبة ستكون في العام 2030 حوالي 80% وذلك لارتباط هذا المؤشر بالاحتلال. لذا فإن الهدف الثاني يعبر فقط عن سلطة الطاقة والذي يتناسب مع الاحصائيات المحاكاة

وفقا لورقة المحاكاة، فقد بلغت نسبة الأسر المحرومة من إمدادات المياه والكهرباء عام 2017 15.3% من مجموع الأسر الفلسطينية، أما في عام 2022 فقد ازدادت تلك النسبة إلى 16.8% أي أن اتجاه التغيير لهذا المؤشر هو سلبي مما يعكس وجود تحديات وعوائق عديدة لتقليصه فنسبة الأسر المحرومة قد ازدادت خلال السنوات الخمس بنسبة 1.5% أي بزيادة سنوية تبلغ 0.3%. يجب تقليص نسبة الأسر المحرومة التي تعاني من إنقطاع في المياه والكهرباء بنسبة 6.8% حتى العام 2030.

تعتبر الأسرة محرومة، وفقا لهذا المؤشر، إذا كان المسكن يعاني من إنقطاع في المياه أو الكهرباء بشكل يومي خلال الشهر الماضي. صحيح أنه لا يوجد هناك إحصائيات حديثة جدا بهذا الخصوص تغطي الشهر الماضي ولكن ما تم عرضه في القسم السابق من هذه الورقة فيما يتعلق بهذا المؤشر وبالتحديد ما أشار له "تقرير سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" الصادر عن مجلس الوزراء من أن "الكثير من التجمعات تصلها المياه بشكل متقطع تصل أحيانا إلى 30 يوم إنقطاع بشكل تام"، وما يختبره سكان العديد من المحافظات الفلسطينية وخاصة في فصل الصيف من انقطاع للمياه يصل أحيانا إلى حوالي 1-3 أسابيع في الشهر الواحد يؤكد الحاجة الماسة لقيام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء مسح حول هذا المؤشر لفحص الواقع الحالي وتحديد أهداف ونتائج محددة بناء على نتائج ذلك المسح لحل مشكلة الإنقطاع اليومي للمياه التي يعاني عدد لا بأس به من المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ما ذكر حول عدم توفر البيانات بخصوص نسبة أو عدد الأسر الفلسطينية التي تعاني من مشكلة إنقطاع المياه بشكل يومي خلال الشهر الماضي ينطبق أيضا على قطاع الكهرباء. ولكن وكما أشرنا في التحليل السابق فإن العديد من التقارير الرسمية الصادرة عن السلطة الفلسطينية تشير إلى مشكلة الإنقطاع اليومي لإمدادات الكهرباء وخاصة في قطاع غزة. فكما يوضح "تقرير سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" الصادر عن مجلس الوزراء فإنه صحيح أن ما يقارب 100% من الأسر الفلسطينية في عام 2019 تسكن في مساكن متصلة بالشبكة العامة للكهرباء، إلا أن إنتظام إمدادات الكهرباء وجودتها يتفاوتان من منطقة لأخرى تبعا للبنية التحتية المتاحة وجودتها وكذلك تبعا للظروف والتطورات السياسية كواقع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007 والذي يعاني سكانه من إنقطاع متكرر للطاقة الكهربائية حيث يواجه 97.3% من الأسر في القطاع من إنقطاع متكرر للتيار الكهربائي لعدة ساعات في اليوم في العام 2018 وفقا لبيانات التعداد العام 2017، في حين يمس هذا الانقطاع أقل من 0.5% من الأسر في الضفة الغربية. من هنا فإن المسح الذي أقترح أعلاه يجب أن يهدف أيضا لتحديد نسبة أو عدد الأسر الفلسطينية التي تعاني من إنقطاع الكهرباء بشكل يومي خلال الشهر الماضي، ليتم بناء على نتائج المسح تحديد حجم هذه المشكلة وتحديد الأهداف والغايات والتدخلات المطلوبة لحلها.

● كثافة المسكن

الهدف الثالث: تقليص نسبة الأسر المحرومة في فلسطين التي تسكن في مساكن ذات كثافة سكنية تبلغ 3 أفراد أو أكثر للغرفة بنسبة 4.2% حتى عام 2030.

وفقا لورقة المحاكاة، فقد بلغت نسبة الأسر المحرومة بفعل هذا المؤشر عام 2017 26.3% من مجموع الأسر الفلسطينية، أما في عام 2022 فقد إنخفضت تلك النسبة قليلا إلى 26.2% أي أن اتجاه التغيير لهذا المؤشر هو إيجابي بحيث إنخفضت نسبة الأسر المحرومة خلال السنوات الخمس (2022-2017) بنسبة 0.1% أي بإنخفاض سنوي قيمته 0.02%. يجب تقليص نسبة الأسر المحرومة في فلسطين التي تسكن في مساكن ذات كثافة سكنية تبلغ 3 أفراد أو أكثر للغرفة بنسبة 4.2% حتى عام 2030.

هذا وتعتبر الأسرة محرومة إذا كانت كثافة المسكن (عدد الأفراد لكل غرفة) تزيد عن 3 أفراد لكل غرفة، ويشير "ملخص النتائج النهائية للتعداد 2017"، كما سبق وذكرنا، إلى أن متوسط كثافة السكن في فلسطين قد بلغ 1.4 فرد لكل غرفة، بواقع 1.3 فرد لكل غرفة في الضفة الغربية، و 1.6 فرد لكل غرفة في قطاع غزة. وتشير البيانات أيضا أن 7.4% من الأسر تسكن في مساكن ذات كثافة سكنية تبلغ 3 أفراد أو أكثر للغرفة، وبلغت هذه النسبة 4.9% في الضفة الغربية مقابل 11.7% في قطاع غزة. وقد تم تحديد هذه الغاية (التقليص بنسبة 6%) بناء على إحتساب نسبة تخفيض كثافة السكان خلال الأعوام 2000-2017 والتي إنخفضت خلال هذه الفترة من 1.9% عام 2000 إلى 1.4 عام 2017 أي بنسبة إنخفاض مقدارها 0.5% خلال 17 عاما. وبالتالي يمكن خفض تلك النسبة خلال الأعوام الثماني القادمة (2023-2030) بحوالي 0.3% لتصبح 7.1% في العام 2030. ويجب إيلاء إهتمام خاص لتقليص كثافة السكن في قطاع غزة كونها أعلى من الضفة ب 6.8% وفي المقدمة محافظة رفح التي سجلت أعلى نسبة للكثافة السكانية في القطاع.

• مشاكل التهوية في المسكن

الهدف الرابع: تقليص نسبة الأسر المحرومة التي تعاني من مشاكل في تهوية السكن الذي تعيش فيه والوضوء وأية ملوثات أخرى في فلسطين من بنسبة 5.4% حتى العام 2030.

وفقا لورقة المحاكاة فقد بلغت نسبة الأسر المحرومة على هذا الصعيد عام 2017 22.4% من مجموع الأسر الفلسطينية، ولم تتغير تلك النسبة عام 2022 حيث بقيت كما هي (22.4%). هذا وتعتبر الأسرة محرومة أو تعاني من مشاكل في تهوية السكن الذي تعيش فيه اذا كان ذلك المسكن يعاني من الضوضاء والدخان أو أية ملوثات أخرى. أما نسبة هذه الأسر في فلسطين سنة الإنطلاق (2022) فهي غير معروفة بسبب عدم توفر البيانات الإحصائية لذا تم الاعتماد على ورقة المحاكاة. يجب تقليص نسبة الأسر المحرومة التي تعاني من مشاكل في تهوية السكن الذي تعيش فيه والوضوء وأية ملوثات أخرى في فلسطين من بنسبة 5.4% حتى العام 2030.

سياسات وتوصيات يجب إعتادها لتحقيق الأهداف والنتائج

- يجب تمديد وتجديد السياسات والتدخلات والنشاطات التي وردت في الإستراتيجيات القطاعية ذات العلاقة وبالتحديد بقطاعات السكن والإشغال العامة والماء والكهرباء للأعوام 2021-2023 لتغطي المرحلة المقبلة 2023-2030 بنسب وواتر زيادة سنوية مماثلة ومنسجمة مع ما حددته الإستراتيجيات القطاعية الحالية والتي صممت بناء على دراسة شاملة للواقع الحالي بخصوص المؤشرات الأربعة أو على الأقل بعضها منها والإمكانيات المتوفرة والتحديات القائمة... الخ.
- هناك حاجة ماسة لقيام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء مسوحات خاصة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير البيانات اللازمة للمؤشرات التي لا يوجد حولها بيانات حالية وبالتحديد مؤشري "إمدادات الماء والكهرباء" (تحديد نسبة الأسر الحالية التي تسكن في مسكن يعاني من إنقطاع في المياه أو الكهرباء بشكل يومي خلال الشهر الماضي)، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر "نسبة الأسر الحالية التي تسكن في مسكن يعاني من الضوضاء والدخان أو أية ملوثات أخرى" حيث لا يوجد أيضا بيانات إحصائية تغطي هذا المؤشر، ليتم بناء على نتائج تلك المسوح تحديد الغايات والنتائج الكمية المتصلة بهذين المؤشرين التي يجب ويمكن الوصول إليها حتى العام 2030.
- لقد تضمنت الخطط الحكومية الإستراتيجية الحالية وبشكل خاص "الإستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية 2021-2023" و خطة التنمية المستدامة 2030 رؤية وأهدافا وتدخلات لتطوير قطاع الكهرباء لها

علاقة بمؤشر إمدادات الكهرباء للأسر الفلسطينية لكن بطريقة غير مباشرة فمثلا تنص الرؤية التي تقوم عليها الإستراتيجية القطاعية للطاقة على زيادة نسبة الطاقة المنتجة محليا من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية فمثلا تنص الاستراتيجية على زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مجموع الطاقة الكهربائية الكلي بما يعادل 12.5% بحلول العام 2022 ، وزيادة حجم القدرة المنتجة محليا وتقليل الإعتماد على الإستيراد، و "تحقيق الأمن الطاقوي"، وتحقيق انتاج الطاقة واستهلاكها بكفاءة عالية من خلال ترشيد الاستهلاك وتقليل الفاقد في الانتاج والاستهلاك... الخ.³⁰ إن هذه الأهداف في حال تحقيقها من المتوقع أن تسهم في زيادة القدرة على إمداد الأسر الفلسطينية بالكهرباء. ولكن لا يوجد هدف أو غاية محددة لزيادة نسبة الأسر التي يتم مدها بالطاقة الكهربائية لأنه، كما ذكرنا لا يوجد إحصائيات حول هذا المؤشر، لذا يجب أيضا أن تضمن الخطة الإستراتيجية المقترحة حتى عام 2030 على هدف فرعي وغاية محددة (نسبة مئوية) بهذا الخصوص، وبما أننا نناقش هذا البعد ضمن أبعاد الفقر فيجب أيضا العمل على تخفيض رسوم الكهرباء التي تدفعها الأسر الفلسطينية شهريا لا سيما ان الاستراتيجية القطاعية للطاقة تقر بأن سعر الطاقة الكهربائية في فلسطين مرتفع سواء بالمقارنة ببلدان مجاورة أو بالمعدل العالمي. وقد تضمنت خطة التنمية المستدامة تحقيق غاية عامة لكنها لا تضمن مؤشرا رقميا في هذا المجال هي غاية رقم 1.7 "كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة، بحلول عام 2030." كما يجب العمل على حل العوائق التقنية التي تعيق أو تحد من زيادة نسبة الطاقة المنتجة محليا من مصادر الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية.³¹

- توفير الدعم اللازم وتعزيز توجهات سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية نحو تنفيذ مشاريع الطاقة الكهربائية لدى الأسر الفقيرة ضمن آلية "الصندوق الدوار" والتي تقوم على تقديم قروض بدون فوائد وبمنح جزئية للأسر الفقيرة لتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية بحيث يتم تغطية جزء من قيمة مشروع الطاقة الشمسية المراد تركيبها لتلك الأسر.
- وذات الشيء ينطبق على الخطط الحكومية الإستراتيجية الخاصة بقطاع المياه مثل "الإستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023" و خطة التنمية المستدامة 2030، حيث تضمن الإستراتيجية القطاعية للمياه أهدافا عامة ذات علاقة بهذا المؤشر مثل "زيادة كمية المياه المتاحة تقليدية وغير تقليدية" (مثل تحلية مياه البحر في قطاع غزة ومعالجة المياه العادمة لإعادة إستخدامها في الزراعة) وكذلك تضمن الاستراتيجية أولوية وهدف إستراتيجي ذات علاقة هو "تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في التوزيع"³² ولكن لا يوجد هدف أو غاية محددة لزيادة نسبة الأسر التي يتم مدها بالمياه لأنه كما ذكرنا لا يوجد إحصائيات حول هذا المؤشر، لذا يجب أيضا أن تضمن الخطة الإستراتيجية المقترحة حتى عام 2030 على هدف فرعي وغاية محددة (نسبة مئوية) بهذا الخصوص. ومن الجدير ذكره، في هذا السياق أن خطة التنمية المستدامة 2030 تضمن أيضا غاية عامة ذات علاقة بهذا المؤشر لكنها تخلو من قيمة كمية محددة وهي غاية رقم 1.6 "تحقيق هدف حصول الجميع على نحو منصف على مياه الشرب المأمونة والميسرة التكلفة، بحلول عام 2030."
- ضرورة تبني وتنفيذ سياسات وبرامج داعمة لعملية إسكان الأسر الفقيرة في فلسطين مثل تخصيص نسبة محددة من خدمات صندوق الإعمار للقراء المسجلين لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان على ان يكون جزء منها على شكل منح مجانية للأسر الأكثر فقرا وكذلك توفير قروض إسكان ميسرة او بدون فوائد

³⁰ الإستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية 2021-2023 "...مصدر سبق ذكره. ص 44، 45، 63.

³¹ الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، 2020. مصدر سبق ذكره. ص. 81.

³² الإستراتيجية القطاعية للمياه 2021-2023 "...مصدر سبق ذكره. ص. 65، 69.

للأسر الفقيرة التي لديها حاجة ورغبة في بناء أو ترميم مساكنها. هذا إلى جانب إستغلال الأراضي الحكومية لتوفير شقق سكنية لبعض الأسر الأشد فقرا.

- أخذ قضايا النوع الإجتماعي بعين الإعتبار عند صياغة وتطبيق السياسات الخاصة بتطوير خدمات السكن والماء والكهرباء وكذلك الحال بالنسبة لإحتياجات الفئات المهمشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقه وكبار السن والأطفال.
- لا تضمن "الإستراتيجية القطاعية للأشغال العامة والإسكان 2021-2023" أهدافا أو غايات محددة لها علاقة مباشرة بمؤشر "مشاكل التهوية في المسكن" ولذا توصي هذه الورقة بضرورة أن تضمن الخطة المقترحة لأعوام 2023-2030 غايات محددة لها علاقة بهذا المؤشر وسبل تحقيقها.

إنتهى